واقع استجابة المؤسسات لاحتياجات النساء النازحات في محافظة جنين — قراءة رقابية ومخرجات جلسات تشاورية واستمارات ميدانية

الجهة المعدّة: الهيئة الاستشارية/مبادرة "المساءلة على مستويات الاستجابة للنساء وقت الأزمات

المكان: محافظة جنين

الفترة الزمنية: الأزمة الأخيرة وما تلاها (الحدث الرئيسي: هجوم وتهجير كانون الثاني 2025)

المصادر :-

1- تقرير رقابي ميداني قائم على استمارات توثيقية لحالات نسائية نازحة
2- نتائج 5 جلسات حوارية مع أصحاب القرار والمؤسسات والنساء المتضررات (تفاصيل الجلسات مرفقة)
3- معلومات استمارات ميدانية ومقابلات معمقة
4- ورش جماعية وجلسات تشاورية

ملاحظة منهجية :- يعتمد هذا التقرير على بيانات نوعية ومخرجات جلسات حوارية نوعية إضافة الى المعلومات الميدانية والورش الجماعية .

النتائج تضيء فجوات وممارسات إضافة الى انها تقدم توصيات عملية لكنها ليست نتائج إحصائية شاملة لمجموع النازحات في المحافظة

الملخص التنفيذي :-

تعرض مخيم جنين شمال الضفة الغربية إلى هجوم عسكري ممنهج في أواخر شهر كانون الثاني من العام الجاري ، وتم تنفيذ هذا الهجوم بشكل عنيف وواسع النطاق مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى، ناهيك عن دمار واسع في البنية التحتية والسكنية داخل هذه المخيم المكتظ باللاجئين أسوة بباقي مخيمات شمال الضفة الغربية كمخيم نور شمس ومخيم طولكرم ، إضافة إلى طرد آلاف السكان من منازلهم قسرا وترحيلهم لمناطق أخرى، وقد امتد طرد السكان ليشمل العديد من المناطق المحاذية والمتاخمة للمخيم ، ويعد استهداف هذه المناطق التي تؤوي آلاف الفلسطينيين المهجرين قسراً منذ نكبة عام 1948، امتداداً لسياسات الاحتلال الهادفة إلى إنهاء قضية اللاجئين وتفريغ المخيمات وتغيير مسمياتها إلى قرى وأحياء ملحقة بالمدن ، ويمثل مخيم جنين نموذجاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة الى خلق بيئة طاردة للسكان ، حيث شهد المخيم عمليات عسكرية متكررة لقوات الاحتلال الإسرائيلي سواء في خلال حرب الإبادة في غزة او قبلها أو حتى في خضم وقت اطلاق النار ، ولم يقتصر الامر على هذا ، فخلال الفترة الممتدة من تاريخ الخامس من كانون الأول من العام 2024 وحتى تاريخ 21 كانون الثاني من العام 2025 واجه سكان هذا المخيم ، ظروفاً أمنية معقدة بسبب

حصار الأجهزة الأمنية الفلسطينية أيضاً ، تبع ذلك العملية العسكرية الإسرائيلية القائمة حالياً والتي تعد الاوسع منذ عقود طويلة ، مما أدى الى حالة من التوترالمستمر وزاد من محدودية الوصول الى الخدمات الأساسية ، وهذا الوضع انعكس على الصحة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث واجه السكان صعوبة في الحصول على التموين الغذائي والخدمات الأساسية إضافة الى الأثر النفسي الكبير جراء العنف المستمر ، كل ذلك برمته اثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أيضا في محافظة جنين ككل وفاقم من الأوضاع المعيشية الرديئة التي عايشها سكان المخيم ، ولا يزال سكان مخيم جنين يواجهون التهجير القسري من منازلهم منذ ما يزيد على 9 شهور على التوالي .

تتفاقم المعاناة عند تسليط الضوء على الفئات الأكثر تضرراً جراء الاعتداءات الإسرائيلية من الفئات الهشة، سيما النساء اللواتي يعانين من تبعات جسدية ونفسية مضاعفة نتيجة الخوف المستمر والضغط النفسي وفقدان أفراد من أسرهن، ناهيك عن مسؤولياتهن في توفير الحماية والرعاية وسط انعدام الأمن في الآونة الأخيرة. خلال هجوم وتهجير يناير 2025 تعرّضت محافظة جنين لدمار واسع ونزوح جماعي شمل آلاف العائلات — وفقًا لتقارير المؤسسات الإنسانية وصل عدد الأسر النازحة من مخيم جنين ومحيطه إلى نحو 3500 أسرة توزعوا بين سكنات مؤقتة ومساكن مستأجرة واستضافات. ارتفعت معاناة الفئات الهشة، وعلى رأسها النساء النازحات اللواتي سجّلَت لديهن تبعات جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية، وبما أن النزوح وما ينتج عنه يكشف هشاشة أوضاع النساء ويعرضهن لمخاطر متزايدة من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستغلال ، والتهميش من عمليات صنع القرار والتي تؤثر مباشرة على حياتهن ، ومع استمرار النزوح وتوسعه ، وطول مدته والتي شارفت على العام تقريبا ، لا يوجد حلول قريبة وسريعة وعاجلة للجميع ، وهذا يتطلب التدخل بطريقة منهجية وعلمية تبنى على واقع النساء وعلى احتياجاتهن الجديدة لضمان استمرار النساء في الحصول على الحقوق ، فالنساء النازحات يجد أنفسهن في مواجهة أعباء تتضاعف أبرزها فقدان الاستقرار والشعور بالأمان ، وتحمل مسؤوليات إضافية تجاه أسرهن ، في ظل محدودية الموارد وانعدام شبكات الحماية والدعم . وفي هذا المقام تم تسليط الضوء على واقع النساء النازحات من خلال تحليل أوضاعهن المعيشية ، واحتياجاتهن الأساسية ، واستكشاف التحديات والصعوبات والمعقيات التي تواجههن ، كما يهدف هذا الموضوع خلق قاعدة بيانات وأرضية معرفية تساعد المؤسسات الرسمية والمحلية وصانعي القرار والسياسات على تطوير برامج وحلول أكثر استجابة لاحتياجات النساء النازحات وضمان حقهن في الكرامة والحماية والمشاركة الفاعلة .

يأتي هذا التقرير في سياق تصاعد وتيرة القتل والتهجير القسري وهدم المنازل في شمال الضفة الغربية وتحديدا في منطقة جنين، كل ذلك تسبب في موجات تهجير قسري ونزوح للسكان، ان النساء بصفتهن الأكثر ضعفاً في الأزمات ، يتحملن العبء الأكبر من تداعيات هذه الأوضاع الراهنة ، حيث تتأثر حياتهن بشكل جسيم على مستويات متعددة، ان تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الوصول الى الخدمات الأساسية وتزايد مخاطر العنف إضافة الى التبعات النفسية والاجتماعية للنزوح جميعها تفرض تحديات هائلة على النساء وعائلاتهن ومن أبرز المشاكل التي يتصدى لها التقرير تكمن في الفهم المحدود والتوثيق غير الكافي للتجارب والمعاناة للنساء المهجرات قسراً من هذه المنطقة ونتيجة لذلك تبرز حاجة ملحة لتسليط الضوء على تجارب النساء من أجل ضمان استجابة إنسانية أكثر فاعلية وحساسية للنوع الاجتماعي، وبدون فهم عميق للتحديات التي تواجه النساء بما في ذلك أثر التهجير القسري على وضعهن الاقتصادي وصحتهن الجسدية والنفسية وتعرضهن للعنف ونقص احتياجاتهن ومدى فعالية المساعدات المقدمة ، فان الجهود الاغاثية قد تفشل في تحقيق أهدافها .

أكدت المواد الميدانية ونتائج خمس جلسات حوارية مع مؤسسات رسمية وغير حكومية والورش التشاورية أن الاستجابة المؤسسية لا تزال دون الحد الأدنى من المعايير الإنسانية في عدة محاور: الخصوصية والحماية، الوصول للخدمات الصحية

والتعليمية، الأمن الغذائي، والدعم النفسي والاجتماعي، وفرص العمل. لوحظ تعطّل في آليات الشكاوى والتظلم، ضعف تنسيق الفاعلين، وفجوات واضحة في استهداف النساء ذوات الإعاقة، المعيلات، والحوامل. .

في هذا التقرير تم استخدام استمارات ميدانية ومقابلات معمقة مع النساء النازحات في المناطق المستهدفة، حيث تتميز هذه المقابلات بمرونتها وتغطية جميع المحاور المطلوبة إضافة الى خلق مساحة امنة للنساء للتعبير بحرية وتقديم معلومات إضافية غير متوقعة وتساهم ايضاً في التقاط الروايات الشخصية والتجارب العاطفية والتفاصيل الدقيقة، إضافة الى المقابلات المعمقة، فان نتائج ومخرجات الجلسات الحوارية والورش التشاورية ساهمت بالحصول على معلومات حقيقة وفعلية للواقع العام الذي تعيشه النساء النازحات ،التقرير يقدّم مجموعة توصيات عملية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد مع خارطة تنفيذية مقترحة لتعزيز التكامل المؤسسي وتقليل تداعيات النزوح على النساء .

1- المقدمة والسياق :-

تعرضت محافظة جنين لهجوم عسكري واسع ممنهج في كانون الثاني 2025 تسبب بسقوط شهداء وجرحى ودمار واسع وهجرة قسرية لآلاف السكان، خصوصًا من ساكني مخيم جنين. هذا النزوح أوجد أزمة إنسانية مركبة،وكان للنساء تأثير كبير على حياتهن اليومية نتيجة فقدان المنازل والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية. وقد أبرز هذا النزوح هشاشة الاستجابة المؤسسية لاحتياجات النساء، خاصة فيما يتعلق بالحماية، الرعاية الصحية، الدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات الأساسية المخصصة للنوع الاجتماعي..

تتعدد الجهات العاملة في هذا السياق، إلا أن الدراسات الأولية والملاحظات الميدانية تشير إلى وجود فجوات واضحة في التنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الحكومية، وضعف الخطط الطارئة التي تراعي خصوصية النساء والفتيات، مما يحدّ من فعالية الاستجابة ويزيد من مخاطر تعرضهن للعنف والاستغلال.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا التقرير إلى تحليل واقع استجابة المؤسسات لاحتياجات النساء النازحات في مخيم جنين، من خلال تقييم الإجراءات القائمة، رصد الفجوات والتحديات، وبيان مستوى التغطية للخدمات المختلفة، بهدف تقديم توصيات علمية مدعومة بالبيانات لتعزيز جودة وفاعلية التدخلات الإنسانية المستقبلية بما يضمن حماية وكرامة النساء والفتيات ، وقد لوحظ تأثر النساء بشكل خاص نظرًا لأدوارهن الأسرية والمسؤوليات المضاعفة والحساسية الصحية والنفسية لبعضهن (حوامل، مصابات بأمراض مزمنة، ذوات إعاقة، مسنات). التقرير يجمع رصدًا ميدانيًا لحالات نسائية وأدوات مساءلة مجتمعية عبر خمس جلسات مع مؤسسات رسمية وأهلية وممثلات من النساء النازحات

2- المنهجية والمصادر :-

الرصد النوعي: استمارات توثيقية مفصّلة تحتوي مقابلات مع نساء نازحات (أعمار بين 27 و57 سنة، معظمهن متزوجات ولديهن أبناء).

الجلسات الحوارية: خمس ورشات تشاورية مع أصحاب قرار ومقدّمي خدمات تمّ خلالها تقديم شهادات نسائية، مناقشة التدخلات الرسمية وغير الرسمية وتوليد توصيات عملية ، اما فيما يتعلق بمحاور الرصد والجلسات فقد تعلق الموضوع

بالخصوصية والحماية والامن الغذائي ، الدعم النفسي والاجتماعي ، الوصول للخدمات (التعليم ،الصحة، المياه ، الصرف الصحي) ، الحق في العمل ، اليات الشكاوى والمساءلة .

المنهجية والحدود :- العينات نوعية ومحدودة وتستخدم النتائج لتسليط الضوء على الفجوات واستدعاءات تدخلات مستعجلة وموجهة .

الورش التشاورية والجلسات الحوارية :- هدفت الى فهم أعمق لتجارب النساء النازحات من منظور مؤسسي ومجتمعي وتقييم مستوى استجابة المؤسسات ككل لاحتياجاتهن خلال النزوح وقد دارت الورش والجلسات على عدة محاور أبرزها الخصوصية والأمان والدعم النفسي والاجتماعي ، سبل العيش ، الوصول للخدمات الصحية والتعليمية

3. النتائج التفصيلية :-

في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها النساء النازحات والمهجرات قسراً في مخيم جنين ، تبرز المؤسسات التي تقدم المساعدات كعنصر حيوي في محاولة تخفيف المعاناة ، وتشمل هذه المؤسسات ، المؤسسات الدولية والمحلية كالبلديات واللجان الشعبية والجمعيات المحلية إضافة الى منظمات وهيئات أخرى تعمل على توفير الدعم على اختلاف أنواعه .

تهدف هذه المؤسسات الى تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المتضررة ، مثل توفير الغذاء والمأوى ورغم ذلك تظهر المقابلات أن الدور الفعلي لهذه المؤسسات يواجه تحديات وصعوبات كبيرة ، فالعديد من النساء النازحات أعربن عن عدم رضاهن عن المساعدات المقدمة مشيرات الى أن أغلب المساعدات تكون طرود غذائية محدودة ولا تلبي الاحتياجات المتنوعة والمتعددة للأسر النازحة مثل الحاجة الى المال وشراء الأدوية والأثاث والملابس .

كما أشارت بعض المقابلات الى وجود بعض المشاكل في اليات التوزيع بما في ذلك التمييز ، حيث تقدم المساعدات في بعض الأحيان بناء على " الواسطات والمحسوبيات " ، مما يحرم الفئات الأكثر ضعفاً من حقهن في الحصول على الدعم إضافة الى ذلك تحدثت بعض النساء عن تعرضهن للعنف اللفظي والتهديد وسوء المعاملة من قبل مزودي الخدمات والمساعدات ، مما يزيد من معاناتهن النفسية ، هذا الوضع يسلط الضوء على الفجوة ما بين الاحتياجات ومدى الاستجابة ، وفيما يلي بعض التفاصيل عن دور المؤسسات .

- المساعدات الرسمية :-

المقابلات والجلسات الحوارية والمعلومات الميدانية أظهرت أنه قبيل حرب الإبادة والتهجير القسري نشطت العديد من المؤسسات في مخيم جنين وكانت هذه المؤسسات مثقلة بطبيعة الاحتياج وكميته ، كون أن سكان مخيم جنين ذاقوا الويلات وعانوا من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة سواء في قبل حرب الإبادة او في خضمها ، في مخيم جنين ركزت المؤسسات على تقديم مساعدات اغاثية (طرود غذائية ، قسيمة شرائية ، أدوية ، ملابس ، مستلزمات صحية) ، دعم نفسي للنساء النازحات ، برامج تمكين اقتصادية محدودة وزيارات تضامنية ، وبعد موجة الإبادة والتهجير القسري القائم حالياً تمت الإشارة الى تغييرات في طبيعة عمل ونشاط المؤسسات ، حيث برز تحول في الأولويات وزاد التركيز على الاغاثات الفورية من غذاء ودواء ، عوضاً عن البرامج التنموية ، أحدى النساء النازحات عبرت :- **" احنا مش بس بحاجة لتموين ، بدنا اثاث وملابس وصوبات خصوصا احنا على بواب الشتوية ، وبدنا نرجع على بيوتنا اهم من كل اشي " .**

- الطرود الغذائية :-

تحدثت بعض النساء عن عدم رضاهن عن طبيعة المساعدات المقدمة مشيرات الى أن أغلب المساعدات تكون طرود غذائية لا تلبي جميع الاحتياجات الأساسية ، **" تعال افرجيك علب الفول المدمس الي عندي انا شو بدي بكل علب الفول هاي !؟ ، بيتي بحاجة لكتير شغلات " .**

هنالك حاجة ملحة للمال من اجل شراء الأدوية والاحتياجات اليومية والملابس ، وبعضها احتوى على منتجات منتهية الصلاحية ، وقد أجمعت الغالبية العظمى للنساء على الحاجة الى المساعدات النقدية " الكاش " ، بحيث تتمكن العائلة من شراء كافة احتياجاتها ، وقد انتقدت بعض النساء محتويات الطرود الغذائية لتشابهها **" كلهم بوزعوا نفس الاشي مثل المعكرونة مثلا طيب انا بدي اضل اوكل معكرونة يوم يوم ؟! انا مثلا بحتاج زيت زيتون مشان اطبخ وزيت الزيتون مثل ما بتعرف غالي ومافي دعم مالي متواصل " .**

وبينما تقدر بعض النساء دور المؤسسات والمساعدات الواصلة لديهم ، **" احنا منتشكر كل حد ساعدنا بس مش كلشي تموين بدنا مصاري نقدر نجيب احتياجاتنا " .**

- التمييز وغياب العدالة وسوء المعاملة وانعدام الثقة في توزيع المساعدات :-

لمحت بعض النساء الى وجود تمييز في توزيع المساعدات حيث أشارت بعض النساء الى وجود تمييز في توزيع المساعدات وصعوبة في الوصول العادل او الى وجود مخاطر حماية **" انا ساكنه بالجابريات وزوجي من سنتين ما بشتغل ، ما بوصلنا ولا اشي انا ساكنة في منطقة الجابريات ، ولما منصير نحكي وننتقد منتعرض للتهديد صار الواحد يخاف يحكي كلمة ، طيب ليش ؟! ، انا كنت ساكن في بيتي بالمخيم وعندي محل اترزق منو ، قدمت على مشاريع عمل من خلال مؤسسة ما طلعلي ، ليش ما يطلعلي انا مين أحق مني ؟! " .**

تحدثت بعض النساء عن وجود استغلال وسوء المعاملة ، **" انا مرة ارملة ما بشتغل ، كان علي دين كهرباء ومياه للعمارة الي ساكن فيها ، بنفس الوقت وصل كراتين تموين للعمارة ، المسؤول صار يحكيلي ادفعي كهربا بتوخدي حصتك بالتموين ! ،ليش هيك بتم التعامل معنا، وعلى اتفه الأسباب مش عاجبكم أرحلو ! " .**

المساعدات غير الرسمية :-

المساعدات غير رسمية تدفقت في بداية النزوح كرد فعل فوري على التهجير القائم من شهر كانون الثاني من العام الحالي ولكن الأمر غير مستدام ، فالمجتمع المحلي على اختلاف شرائحة يعاني من أوضاع اقتصادية غير جيدة وتذبذب بالدخل احدى النساء النازحات تحدثت " **التمييز موجود ، الناس بتشوفنا طماعين نازحين ، كأنو احنا جاين نسرق ارزاقهم ، احنا ولاد عالم وعز ، ثلاجاتنا بالمخيم كانوا مليانات أكل .**

" انا متزوجة ولدي 4 اولاد ذكور وبنتين احداهما متزوجة، اثنين من ابنائي معتقلين في سجون الاحتلال ، في حين ابني الثالث شهيد الله يرحمه ستشهد ب2017 خلال مواجهات بساحة المخيم، ابني الرابع الصغير عايش معي وبنتي الصغيرة كمان

أقيم في منزل مكون من طابقين في حارة الألوب على الجهة الشمالية لمخيم جنين شمال الضفة الغربية ، ما حصل انه في حوالي الساعة 12:30 مساء يوم الثلاثاء الموافق 2025/1/21 ، وبينما كنت متواجداً في منزلي رفقة طفلتي الصغيرة ، سمعت صوت صياح خارج المنزل بالتزامن مع أصوات اطلاق نار كثيفة ، مباشرة مسكت هاتفي وبلشت اقرأ على مجموعات تطبيق الواتساب الإخبارية اخبار بتحكي بوجود قوات خاصة بالمخيم ، مباشرة قررت اطلع وانا بالبجامة وسمعت صوت قصف

صواريخ قريبة مني ، شعرت بالخوف والرعب ما ضل فينا أعصاب أساسا ، واصلا احنا تعبانين كسكان مخيم من زمان ، معاناة صعبة منعيشها دائما. "..

- التحديات التي تواجه المؤسسات في عملها :-

أشارت المؤسسات الى وجود تحديات وصعوبات تعيق عملها ، كالواقع الأمني المتواصل في جنين كالاقتحامات والاعتقالات وصعوبة التنقل وتحديات لوجستية بسبب تدمير مقرات وصعوبة في الحصول على مقرات بديلة وصعوبة الوصول لبعض النازحين في القرى البعيدة ، وتحديات مالية بسبب قلة الموارد والامكانيات والاعتماد على تبرعات غير منتظمة إضافة الى ضعف التنسيق بين المؤسسات ما يسبب تكرار المساعدات في مناطق على حساب مناطق أخرى ووجود فجوات كبيرة

- احتياجات المؤسسات لمواصلة عملها :-

(1). التمويل للتنقل الى أماكن النزوح القسري ومراكز الايواء خاصة ان التهجير القسري أدى الى انتشار النازحين على مستوى محافظة والقرى والبلدات المجاورة .

(2). دعم لوجسيتي وبنية تحتية من مراكز ومواقع ومقومات

(3). توفير سكن وبيئة ملائمة للنازحين وكان هذا المطلب جماعي ومشترك

(4). تنسيق وتخطيط مستمر بين كافة المؤسسات الشريكة لتفادي تكرار الأخطاء ومن أجل العمل على سد الفجوات

(5). توسيع برامج التمكين الاقتصادي والدعم النفسي للنازحين وخاصة للنساء وتحديدا للنساء ذوات الإعاقة والمعنفات والمرضى وكبار السن

(6). موارد بشرية مدربة للاستجابة في حالات الطوارئ

استنتاجات :-

يتجلى أثر الاحتلال الإسرائيلي على النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية وتحديدا نساء مخيم جنين ، بأشكال متعددة تتقاطع فيها الأبعاد النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث عاشت النساء في السنوات الأخيرة في حالة تهديد دائم وقلق وتوتر ، بانتهاك حياتهن وخصوصياتهن ، مما ينعكس على صحتهن النفسية وسلامتهن الجسدية .

تمثل حياة النساء في مخيم جنين صورة مصغرة ونموذج واضح لمعاناة الشعب الفلسطيني اذ يتحملن أعباء مزدوجة ومضاعفة نتيجة الاحتلال وسياساته والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ، ورغم ذلك تبقى النساء الفلسطينيات مثالاً يحتذى به للصمود أمام الاحتلال ، النساء هن العمود للفقري للأسر في مخيم جنين ، حيث يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال وتعليمهم في ظل ظروف صعبة وتعيش النساء في مخيم جنين تحت ظروف صعبة ومعقدة ومتوترة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية التي تؤثر على حياتهن اليومية ، حيث عانت النساء الفلسطينيات في مخيم جنين على مدار السنوات الأخيرة وليس فقط في ظل حرب الإبادة من مداهمات ليلة لمنازلهن ، واستخدامهن كوسيلة ضغط على ابنائهن وفي بعض الحالات كان يتم اعتقال النساء ، كل ذلك ساهم في تبعات جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية على النساء ، وغالباً ما تقع النساء في مخيم جنين ضحايا للعنف خلال الاقتحامات والمداهمات بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والاهانات ، وتعرضت النساء إلى عنف جسدي سواء باصابات مباشرة أو من خلال تعرض أحد أفراد عائلتهن للإصابة أو القتل أمام أعينهن، إضافة إلى النزوح الجماعي الكامل لكافة النساء في المخيم ما ألحق أضرارا جسيمة للنساء سواء من الناحية الجسدية أو النفسية.

أظهرت البيانات المستخلصة من المقابلات أنَ غالبية النساء تعرضن لأكثر من نوع انتهاك، مما يدلل على العنف الواقع عليهن خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر، وقد تكررت في الأجوبة مشاعر الخوف والحزن وعدم الأمان والتفكير الزائد بالمستقبل واضطراب العلاقات الأسرية والإجتماعية، هنالك أيضا بعض النساء أشرن إلى تعرضهن إلى عنف لفظي وجسدي من خلال السب والشتائم ، وقد أكد بعضهم أن أفراد أسرهم أيضا تعرضوا لانتهاكات مختلفة وتكررت عبارات " شعرنا بالخوف " شعرنا بالحزن "، ومنهن من عبّرن عن تعرضهن لمشاكل زوجية ومشاكل وصعوبات بالغة في اتخاذ القرارات الأسرية وتحمل مسؤولية أسرية كبيرة، ناهيك عن عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية والتعرض لأعباء مالية إضافية نتيجة النزوح الأمر الذي أدى إلى وضع النساء في موقع المسؤولات الوحيدات عن الأسرة في ظل غياب أي دعم حقيقي ومستمر ومنهم من تعرض لانتهاك الخصوصية وانعدام الأمن.

كما كشفت النتائج أن النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية لا يتعرضن فقط لانتهاكات جسدية أو نفسية مباشرة، بل يواجهن تهميش واضح ناتج عن غياب الحماية القانونية والدولية وعدم وجود آليات فعالة للمساءلة أيضا، ورغم أهمية القرار 1325 كمرجعية لحماية النساء وقت الحرب، فقد تبين أنَ تطبيق القرار مغيب وغيرفعال بالشكل الذي يعكس التزامات كافة الأطراف تجاه النساء الفلسطينيات النازحات بفعل الحرب الأخيرة ، **إضافة** الى ذلك تعاني النساء من الفقر نتيجة البطالة العامة وشح في فرص العمل كما يتحملن أعباء أسرية واقتصادية إضافية سواء بفقدان الزوج أو الأبناء نتيجة القتل أو الاعتقال ، وقد عانت النساء من اضطرابات نفسية نتيجة فقدان الأحبة وتدمير المنازل ومشاعر الحنين والاشتياق إضافة الى الخوف والقلق من المستقبل مما أثر على الصحة النفسية لهن كما يواجهن تحديات اجتماعية تمثلت بالتمييز بين الجنسين وغياب الدعم المجتمعي الكافي ، وقد لوحظ أيضا معاناة النساء من نقص في الخدمات الصحية الأساسية خصوصا في مجالات الحصة الإنجابية والحمل والأمراض المزمنة ، ان الضغط النفسي وسوء التغذية يسببان انتشار الأمراض مما يلحق الضرر على الأمهات وأطفالهن ، وقد شكل التهجير القسري العنصر الأساسي في حرمان النساء من المساحات الامنة التي كن يتمتعن بها قبل النزوح وبسببه وجدن أنفسهن عرضة للانتهاكات أبرزها التمييز والاستغلال والشعور بالوحدة وعدم الرضا .

إعادة انتاج الهشاشة في ظل التهجير القسري :-

التهجير القسري لم يكن عنفاً جديداً فقط ، بل أعاد انتاج وتفجير الهشاشة السابقة مثل الفقر وانعدام فرص العمل وغياب الحماية القانونية والاجتماعية ، كما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي وشبكات الدعم الاجتماعية التقليدية في المخيم (الأسر الممتدة ، الأصدقاء ، الحارة ، الجيران) ، كما فاقم من شعور النساء بالعزلة وأدخل كثير منهن في دوائر التهميش بشكل موسع ، النساء النازحات يتحملن يتحملن العبء الأكبر لانهيار نظام الرعاية الأسرية باعتبارها المسؤولة عن رعاية الأسرة والأطفال ضمن مفهوم النظرية الاجتماعية السائدة ، تجد النساء اليوم أنفسهن في عمق الأزمة بدون أي من الأدوات والموارد ، فحالة التهجير القسري وهدم المنازل والنزوح كشف غياب قاعدة حماية مجتمعية بديلة فعالة وجاهزة للاستجابة لكافة الظروف ولا سيما وان جرائم الاحتلال لم تتوقف بتاتا وان اختلف حجمها ونوعها وطريقتها على امتداد السنوات .

ان مفهوم التهجير القسري والنزوح لا يقتصر على الانتقال القسري الجغرافي من مكان السكن الى مكان اخر بل يتعدى ذلك ليشمل سلسلة من التبعات المعيشية والاجتماعية التي تفكك شبكات الدعم التقليدية وتفقد النساء الشعور بالانتماء والاستقرار والأمان

أ. ملاحظات عامة

- معظم النساء نزحن أكثر من مرة وعدد منهن تمت استضافته عند أقارب او في مراكز إيواء مؤقتة .
- فقدت غالبية الحالات جزءاً من ممتلكاتهن مما أثر على الدخل والاستقرار النفسي والعيش العائلي
- درجات التأثر النفسي عالية :- 100% أبلغن عن حزن شديد ، 60 % عن عدم حصولهن على دعم نفسي ، وقد تباينت مشاعر القلق والخوف والعصبية والاشتياق للمنزل وللمحيط ، 50% من الحالات يشعرن بالخوف ، 40% من الحالات اختاروا ان يضيفوا مشاعر أخرى تتعلق بالاشتياق للمنازل والخوف من عدم العودة لمنازلهم إضافة شعورهم الجديد بعد النزوح بالعصبية سواء في داخل المنزل او خارجه.

الخصوصية والأمان :-

- 60% من الحالات لا يشعرن بخصوصية في أماكن النزوح
- 80% لا يشعرن بالأمان بصورة عامة
- أشارت أحدى النساء عن انعدام الخصوصية بشكل مرهق وما تكابده هي وعائلتها جراء ذلك ، **" احنا عايشين بغرفة بداخل سكن كبير وبنفس الطابق معنا عيلة فيها 7 شباب وبابهم قبال باب غرفتنا ، لا عارفين نتحرك ولا نعمل اشي اغلب الوقت منضل لابسين على روسنا ، السكن عنا دمار فش فيه أي نوع من الخصوصية " .**
- تداعيات ذلك :- صعوبات في الاستحمام ، تغيير الرعاية الأسرية وزيادة حالات التوتر داخل العائلة إضافة الى خطر التعرض للعنف أو الاستغلال في بيئات الايواء المكتظة

ج. الأمن الغذائي والمعيشي :-

- أكدت الغالبية من النساء على وجود تشويش أو خلل في الأمن الغذائي والوصول الى المساعدات ، فغالبية النساء أشرن على عدم كفاية المساعدات **" مصروفي من سلفي وأهلي وأهل جوزي وأنا بحاول أقتصد " .**
- 90% يعتبرن الدعم الغذائي غير كافٍ
- 60% يشيرن الى أن الغذاء اليومي لا يكفي لتلبية احتياجتهن الخاصة او حاجة الأسرة ككل
- مطالب بتقديم دعم نقدي مباشر (كاش) كأولوية للسماح بالمرونة في تلبية الاحتياجات ككل وشهادات عن الواقع الموجود والقائم .
- أشارت احدى النساء ، إلى أن عددًا كبيرًا من الأسر النازحة، حوالي 290 عائلة، يعيشون في منازل قديمة ومتهالكة في المناطق الريفية، وهو ما يزيد من صعوبة الصمود خاصة خلال فصل الشتاء. وأضافت أن بعض القرى لم تحظ بالاهتمام الكافي من حيث السكنات الطارئة والمساعدات المادية، الأمر الذي أثر بشكل خاص على العمال العاطلين عن العمل والنساء المعيلات لأسرهن، واللاتي اضطررن للاعتماد على المساعدات في تلبية احتياجاتهن اليومية. كما أشارت رويدا إلى نقص الخدمات الصحية وتوافر الأدوية الأساسية، وعدم ملاءمة محتوى الحقائب والطرود الإغاثية لعدد أفراد الأسر، إضافة إلى أن المساعدات المتوفرة كانت محدودة ولم تُوزع بعدالة بين جميع الأسر المستحقة، مما يعكس الحاجة الملحة لتحسين حجم المساعدات وآليات توزيعها لضمان شمولية واستجابة عادلة لكل الفئات المتضررة
- وتحدثت أخرى عن عدم وصول المساعدات الأساسية إلى منطقتها، إضافة إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه الأسر في نقل أطفالها والوصول إلى مراكز التوزيع والخدمات بسبب ضعف المواصلات وغياب الترتيبات الملائمة للنازحين.
- واضافت فتاة أخرى ان محدودية وصول المستلزمات الأساسية (غذاء، مياه، أدوات منزلية) للنساء والأطفال، مما يزيد من صعوبة صمود الأسر أثناء النزوح. ارتفاع الأعباء والمسؤوليات على النساء في إدارة شؤون الأسرة وسط الظروف الصعبة، بما في ذلك رعاية الأطفال والمسنين، ما يزيد من الضغوط النفسية والجسدية عليهن. الحاجة الملحة لتحسين التنسيق بين الجهات الإنسانية والرسمية لضمان توزيع الموارد الأساسية بشكل عادل وشامل لجميع الأسر المتضررة ...

د. الصحة والدعم النفسي والاجتماعي :-

- 60 % بالمية من النساء لم يتلقين دعم نفسي بشكل منتظم او خدمات مختصة
- شكاوي متكررة بسبب نقص الأدوية واللقاحات وصعوبات الوصول الى المراكز الصحية على اختلاف أنواعها
- أعربت إحدى النازحات، عن تساؤلات مهمة حول واقع الخدمات الصحية للنساء والأطفال النازحين. وقالت: "سألنا عن سبب عدم وجود مختبرات قريبة في جنين، حيث إن المختبرات متوفرة حالياً فقط في قباطية، اضافت عن عدم توفر لقاحات للأطفال، وعن رعاية النساء الحوامل والأطفال والخدمات المقدمة لهم". وأكدت أن مثل هذه التساؤلات تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات الواقعية التي تواجه النساء والأطفال أثناء النزوح، ودعت إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وضمان تغطية جميع المناطق بشكل عادل .
- أضافت سيدة نازحة أخرى، تساؤلات حول التأمين الصحي والتنسيق بين الوكالة ووزارة الصحة والجمعيات الإنسانية، قائلة: "سألت عن سبب اقتصار يوم واحد لتوزيع السكنات على نحو 600 عائلة تقريباً موزعة على 20 سكنًا، ولماذا لا تتوفر أدوية كافية في مراكز الصحة والوكالة". وأكدت دعاء أن هذه الملاحظات تعكس الحاجة

الملحة لتحسين التنسيق وتوفير الموارد الأساسية لضمان استجابة شاملة وعادلة للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال النازحين

- وعبرت طالبة نازحة ، إحدى المشاركات في المشروع، عن قلقها بشأن نقص الوعي الصحي والدعم النفسي المرافق للنساء النازحات، مشيرة إلى الصعوبات في الحصول على المستلزمات الصحية الأساسية أثناء النزوح، وهو ما يزيد من معاناتهن ويحد من قدرتهن على الوصول إلى الخدمات الطبية الضرورية...
- احتياجات خاصة :- رعاية الحوامل والمسنات ، مراقبة الأمراض المزمنة مثل الضغط والسكري وامراض القلب ، أدوات مساعدة بشكل مستمر لذوي الإعاقة ، زيادة الحاجة لأنشاء مراكز صحية متنقلة بين أماكن النزوح بشكل يومي .

هـ . التعليم :

- عانى طلاب مخيم جنين من أوضاع مأساوية لا سيما في الخمس سنوات الأخيرة ، ابتداءً في موجة كورونا ، وصولاً الى إضرابات المعلمين والاقتحامات العسكرية الإسرائيلية المتكررة ، وصولاً الى الهجوم العسكري الأخير والذي أدى للإغلاق القسري للمدارس في عمق مخيمات شمال الضفة الغربية ناهيك عن الانتقال القسري للطلاب إلى مناطق تعليم غير مجهزة بشكل كامل لاستيعاب أعداد إضافية من الطلاب مما قد يؤدي إلى الازدحام الشديد فيها، فعلى سبيل المثال، اضطر طلاب وطالبات مخيم جنين النازحين في سكنات الجامعة العربية الأمريكية إلى الانتقال قسرا للتعليم في قرى ومدينة جنين، بدوام جزئي وجاهي يقتصر على ثلاثة أيام في الأسبوع فقط والباقي على تطبيقات الانترنت. كما تعطلت أربع مدارس للأنروا في المخيم كان يدرس فيها 1700 طالب نصفهم إناث .
- ازدادت مشاعر التوتر والخوف وأثرت في التحصيل الدراسي، كما قدر الفاقد التعليمي بنحو الثلث، وتراجع الحافز للتعليم بسبب مشاعر الإحباط وعدم الاستقرار وفقدان الأحلام والطموح، وزادت تحديات الوصول للتعليم بسبب تكاليف التعليم الإضافية مثل وسائل النقل والملابس والقرطاسية، لأنَ غالبية سكان المخيمات نزوحوا هاربين من مكان سكنهم فقط بالملابس التي يرتدونها فقط.
- تراجع التحصيل الدراسي واضح ، انتقال المدارس ، فقدان الكتب الدراسية ، اضطراب في العملية التعليمية عن بعد لعدم توفر أجهزة أو الانترنت .
- شهادات متعددة تشير الى تعطل الالتحاق بالامتحانات والتحصيل بسبب ظروف النزوح ككل
- تشير طالبة القانون في الجامعة العربية الأمريكية ، إلى أنها فقدت مكتبتها الخاصة ببيت عائلتها في مخيم جنين، وانتقلت إلى سكنات "العربية الأمريكية"، وبدأت دراستها وتحصيلها بالتراجع. وتفيد بأنها فقدت غرفتها الواسعة، وأصبحت تشارك الحيز الصغير مع والدها ووالدتها وجدتها وإخوتها السبعة. وترسم لوحة تقديمها لامتحان إلكتروني، عندما كانت نازحة إلى أحد البيوت في حي الجابريات، ووقتها ظهرت في اختبارها الإلكتروني صور آليات الاحتلال الثقيلة، التي كانت تقطع الطريق وتتوغل في عمق المنطقة
- امرأة نازحة مع زوجها وأطفالها الثلاثة تحدثت عن تراجع ابنتها من الترتيب الأول في صفها إلى تصنيف غير مرض، وحالة نفسية صعبة. وتلخص التغيرات التي عصفت بأولادها، فقدت تغيرت مدارسهم، وخسروا كتبهم وحقائبهم وكل تفاصيل بيتهم، وأصبح عليهم الانتقال إلى مدارس جديدة بعيدة. وتؤكد أن زوجها، الذي كان يعمل في أراضي الـ 48، يعجز عن توفير احتياجات المدرسة لأولاده، وسيعصب عليه تسجيل صغيرته في روضة؛ لجيوبه الفارغة
- وتلخص نازحة أم لطفلين، والتي انتقلت من بيت عائلتها قسرا إلى حي الهدف، إلى صعوبة قدرتها على توفير جهازي هاتف أو حاسوب لوحي لولديها، ما دفعها إلى استحداث "مناوبات" بينهم؛ في محاولة لتعويض غيابهم عن مدارسهم في مخيم جنين

- وتحدثت أخرى عن موضوع أقساط الطلبة الجامعيين وكيف ساهمت في خلق عبء إضافي على العائلات النازحة خاصة طلاب الجامعة الامريكية من أبناء المخيم النازحين وعبرت عن مخاوف من نية فرض رسوم مواصلات على طلاب المدارس النازحين 5 شواكل يومياً وهو ما قد يحرم الأطفال من حقهم في التعليم المنتظم .
- وقد أشارت امرأة نازحة أخرى أنها لم تعد قادرة كما السابق على متابعة وضع طفلها التعليمي ، مما أجبرها على وضعه لدى معلمة خاصة وبالتالي ارتفعت التكاليف الاقتصادية عليها وعلى عائلتها النازحة ككل . .

و. الوصول الى الخدمات واليات الشكاوي :-

- أظهرت البيانات والمعلومات تباينًا واضحًا في طبيعة العلاقة بين المواطنين ومؤسسات العدالة الرسمية. فقد برز تردد واسع بين المشاركين في الحديث عن التبليغ القانوني أو اللجوء إلى الجهات الرسمية، وغالبًا ما أرجعوا ذلك إلى الخوف من العواقب، وانعدام الثقة بالمؤسسات ، والشعور بعدم الجدوى. عبارة مثل «فش فايدة» أو «على الفاضي» تكررت على ألسنة عدد من المستجيبين، ما يعكس مستوى الإحباط العام.
- 60% أبلغن بعدم الرضا عن توفر الوصول الى الخدمات
- *100% ذكرن صعوبات في التواصل مع المؤسسات :- عدم الرد على المكالمات ، البعد الجغرافي ، فجوات بالاتصال والتواصل ، الخجل والاستحياء من التواصل .
- احدى النساء عبرت عن غياب آليات واضحة للشكاوى والتظلم عند حدوث انتهاكات أو التهميش في حال تعرض النساء لانتهاكات أو تهميش في الحصول على الخدمات، يفتقرن إلى قنوات رسمية وفعالة لتقديم الشكاوى أو التظلم. هذا الغياب يجعلهن أكثر ضعفًا ويحد من قدرتهن على المطالبة بحقوقهن، ويؤدي إلى استمرار الانتهاكات دون مساءلة الجهات المسؤولة
- وأضافت أخرى بأن التمييز أو الإقصاء من برامج الدعم والتأهيل لبعض النساء النازحات ، إضافة الى أنهن يُستبعدن من برامج التدريب، التأهيل المهني، أو المبادرات التنموية بسبب عوامل مثل العمر، الحالة الاجتماعية، أو الإعاقة. هذا التمييز يمنعهن من تحسين قدراتهن وزيادة فرصهن في الحصول على دخل مستدام، ويزيد من الإحباط الاجتماعي والشعور بالظلم
- وأوضحت احدى النساء أيضاً ، بأن النساء اللواتي يعانين من فقر أو إعاقة يواجهن تحديات مضاعفة في الحصول على الحماية القانونية والخدمات الاجتماعية. ضعف الوصول إلى المعلومات، وصعوبة التنقل، وعدم توافر الدعم المادي والمعنوي، تجعل هذه الفئات أكثر عرضة للاستغلال أو الإقصاء، مما يتطلب تدخلات خاصة لضمان حمايتهن وتمكينهن من ممارسة حقوقهن
- وعبرت أخرى عن التخوفات من غياب الغطاء القانوني والحماية القانونية في حال شاركن في تجمعات او تظاهرات سلمية للمطالبة بحقوقهن وأكدت على الحاجة الملحة الى الدعم المجتمعي والمؤسساتي في هذا السياق حيث تحدثت أيضاً عن قصة احد النازحين الذي صرح امام الاعلام واشتكى من الوضع الحالي القائم وتقاعس الجهات المعنية عن الوفاء بالتزاماتها المنوطة بهم حيث جرى اعتقاله جراء مطالبته بالحقوق امام الاعلام .
- إن ضعف استجابة المؤسسات الرسمية والدولية، وغياب آليات فاعلة لتطبيق القرار 1325 المتعلق بحماية النساء في أوقات النزاع، فاقما من هشاشة أوضاع النساء وحرمنهن من الحماية القانونية والإنسانية اللازمة. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز وصول النساء إلى العدالة يتطلب استراتيجيات شاملة تتضمن توفير مساحات آمنة، دعم نفسيا وجتماعياً وضمان الأمن الغذائي، إلى جانب الضغط من أجل تفعيل آليات المساءلة الوطنية والدولية.

- يبرز هنا حاجة ملحة لاليات تظلم وشكاوي شفافة وموثوقة ومُيسرة للمرأة النازحة واشراك النساء في التخطيط واتخاذ القرارات إضافة الى تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية لهن والعمل على تمكين النساء اقتصادياً عبر التدريب والتأهيل المهني .

ز. العمل والدخل والوضع الاقتصادي :-

- تتحمل النساء النازحات عبئاً مالياً مضاعفا في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ يتعرضن لاستنزاف مالي كبير مع تراجع فرص العمل وفقدان مصادر الدخل مما يفاقم من هشاشة الأوضاع المعيشية والاجتماعية لهن. فقدت كثير من النساء مصادر دخلهن سواء بسبب خسارة مشاريعهن الصغيرة في المخيمات فمنهن من كانت تعمل في بقالة تحت منزلها، وبعضهن كان لها مشروع منزلي صغير، كذلك كن يستخدمن ساحات منازلهن للزراعة البيتية. أسهم عامل آخر في الاستنزاف المالي وهو فقدان المعيل من أب أو زوج أو أخ سواء باعتقاله أو قتله أو إصابته، ناهيك عن الاعتماد على الديون والمساعدات سواء من متبرعين أو من مؤسسات أهلية وحملات الإغاثة بشكل غير منتظم، إضافة إلى تكاليف النزوح المفاجئ، حيث تسبب النزوح بإجبار الناس على شراء أساسيات ومتطلبات ضرورية للمنازل من أدوات مطبخ أو بطانيات أو ملابس وغيرها، إضافة إلى قيام جزء من النساء باستئجار بيوت على حسابهن الشخصي مما فاقم المعاناة التي تعرضن لها. كل ما ذكر زاد مستويات الفقر المدقع بين النساء النازحات **" لقد تاثرنا تاثير كبير وتم تدمير الوضع الاقتصادي للعائلة وفقدان مصدر الدخل ، العائلة تعيش في بيئة جديدة مما أدى الى ارتفاع تكلفة المعيشة وشراء كل اشي جديد " . .**
- فقدان أعمال ومصادر دخل خاصة للنساء أدى الى زيادة الاعتماد على المساعدات وارتفاع نسبة الضغوط المعيشية
- حدى النساء تحدثت عن واقع فقدان العمل، حيث أشارت إلى أن النزوح أدى إلى انقطاع مفاجئ عن الوظائف، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، مما تسبب في انهيار مصادر الدخل وتفاقم الأعباء المعيشية على الأسرة، خاصة تلك التي تعيلها نساء.
- وتناولت سيدة أخرى المداخلات الآثار النفسية والاجتماعية لفقدان العمل، بما في ذلك الشعور بالإقصاء، وانعدام الأمان الاقتصادي، وتراجع القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية
- اضافت أحدى النساء ان غياب برامج الدعم والتأهيل المهني التي تستهدف النساء المتضررات، وافتقار السياسات الحالية إلى آليات فعالة لإعادة دمجهن في سوق العمل وقد تحدثت أخرى ان انعدام فرص العمل يمثل أحد أبرز التحديات في ظل توقف عدد من العائلات عن تلقي معاشات الشهداء والأسرى مما فاقم الوضع المعيشي الصعب حيث تم قطع المعاشات في بداية عملية النزوح .
- مقترحات تتضمن دعم مشاريع عمل ريادية صغيرة ومنتجة للنساء ، التدريب المهني
- إجراء مسح اجتماعي شامل ومحدّث لتقييم حجم الضرر الاقتصادي الذي لحق بالنساء، وتحديد أولويات التدخل بناءً على بيانات دقيقة.، تشجيع المشاريع الريادية النسائية من خلال توفير التمويل والإرشاد، بما يعزز استقلالية النساء ويسهم في خلق بيئة اقتصادية داعمة،
- توسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللواتي فقدن أعمالهن، لمساعدتهن على تجاوز آثار النزوح واستعادة الاستقرار النفسي. .

4. مخرجات الجلسات الحوارية الخمس :- ملخص وتحليل (نقاط رئيسية) .

مقدمة :-

ضمن أنشطة مبادرة "المساءلة على مستويات الاستجابة للنساء وقت الأزمات في محافظة جنين"، تم تنفيذ خمس جلسات حواريات استهدفتا مساءلة أصحاب الواجب حول استجابتهم لاحتياجات النساء والنازحات في قطاعات مختلفة. جاءت هذه الجلسات كخطوة عملية مكملة للتدريب، من أجل فتح مساحات علنية للنقاش، وتمكين النساء من طرح قضاياهن مباشرة أمام الجهات الرسمية والأهلية، وربط التحديات اليومية التي يعشنها بالسياسات والإجراءات المتبعة.
لقد شكّلت هذه الجلسات منصة تفاعلية جمعت بين المؤسسات الرسمية، منظمات المجتمع المدني، والنساء المتأثرات بالأزمات، وأسست لمرحلة متقدمة من المساءلة المجتمعية المبنية على الشهادات والتجارب الواقعية..

الجلسة الأولى التعليم :-

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها قطاع التعليم في جنين نتيجة النزوح والعدوان، جاءت هذه الجلسة لفتح نقاش مجتمعي حول مدى قدرة المؤسسات التربوية على ضمان حق الطلبة، وخاصة الفتيات والنساء، في الوصول إلى تعليم آمن وعادل. سعت الورشة إلى مساءلة الجهات الرسمية والأهلية حول استجاباتها، وتسليط الضوء على قصص النساء النازحات اللواتي وجدن أنفسهن أمام تحديات غير مسبوقة في مواصلة التعليم، وكانت اهداف الجلسة تتضمن مساءلة الجهات المقدّمة للخدمات التعليمية حول مدى استجابتها لاحتياجات الطلبة النازحين إضافة الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النساء والفتيات في الوصول الى التعليم في ظل النزوح مع عرض شهادات واقعية من الميدان حول أثر النزوح على التحصيل الدراسي والجانب النفسي وصولاً الى المطالبة بتدخلات عادلة وشاملة لضمان الحق التعليم للجميع خاصة الفئات الهشة .
* تخللت الجلسة مداخلات متعددة من المشاركين، تناولت التحديات التي تواجه الطلبة النازحين، خاصة فيما يتعلق بفقدان المدارس، تراجع التحصيل الدراسي، والصعوبات النفسية والاجتماعية التي ترافقهم. كما تم تسليط الضوء على جهود مديرية التربية والتعليم في الاستجابة لهذه الأزمة، من خلال خطط الطوارئ، وتوفير مدارس بديلة، ودعم نفسي وتعليمي .

* استعرضت الجلسة الحوارية أبرز التدخلات التي قامت بها المؤسسات التعليمية في جنين لمواجهة آثار العدوان والنزوح، حيث قدمت الجهات الرسمية مداخلات توضح حجم التحديات والإجراءات المتخذة لضمان استمرارية التعليم

* مديرية التربية والتعليم أوضحت أن العدوان أجبر المديرية على إخلاء مقرها، وإغلاق سبع مدارس في أطراف المدينة والمخيم. انتقلت المديرية للعمل من مواقع بديلة في قباطية، برقين، ويعبد، ضمن ظروف قاسية. تم فتح مدارس لاستيعاب الطلبة النازحين في برقين، جلقموس، ودير أبو ضعيف، وتشكيل خلية أزمة من 7 أعضاء برئاسة مدير عام ، رغم التحديات، حققت المديرية نتائج ممتازة في الثانوية العامة، وشاركت في مسابقات وطنية مثل تحدي القراءة العربي وأولمبياد الرياضيات.

* اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة جنين أشار إلى أن مدارس الجنان للصم، والنور للمكفوفين، والأمل للتربية الخاصة تعرضت لخسائر كبيرة خلال الاجتياح، دون أن تحظى بالاهتمام الكافي. يوجد 198 نازحًا مسجلين في الاتحاد، بينهم 70 طالبًا، لم تُخصص لهم رعاية أو احتياجات خاصة خلال العدوان .

* وكالة الغوث الدولية ، أكدت أن 1561 طالبًا نزحوا من المخيم، وتم إعادة 1170 منهم إلى مدارس بديلة ضمن خطة إنعاش شملت دعمًا نفسيًا، مواصلات، وجبات غذائية، وتعليم عن بعد بمنهاج بديل لتعويض الفاقد التعليمي. أشارت إلى أن الأوضاع

النفسية للطلبة كانت صعبة للغاية، حيث فقد بعضهم عددًا كبيرًا من أقربائهم، مثل أحد الأطفال الذي فقد 24 فردًا من عائلته .

* جامعة القدس المفتوحة ، عرض الصعوبات التي واجهت الجامعة وكلية يبوس التطبيقية، من تعطيل التعليم الإلكتروني، وحرمان الطلبة والمحاضرين من الوصول إلى الحرم الجامعي، مما أثر على استمرارية التعليم العالي في جنين .

*شهدت التدخلات الرسمية جهوداً طارئة تمثلت في فتح مدارس بديلة ، دعم نفسي وتعليمي
*فجوات :- عدم توفر أجهزة للتعليم الالكتروني ، انقطاع الوصول للامتحانات ، ضعف الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالفتيات والطالبات
* توصية :- اعفاء الطلاب المتضررين من الرسوم وتوفير مستلزمات تعليمية عاجلة وادماج النساء في لجان الطوارئ التعليمية ، تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية ، وضمان استمرار العملية التعليمية للطلبة النازحين

الجلسة الثانية الصحة :-

جاءت هذه الورشة لتسليط الضوء على الواقع الصحي الصعب الذي تواجهه النساء النازحات في محافظة جنين بعد تهجير المخيم، حيث تحوّل العلاج إلى رفاهية في ظل نقص الأدوية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية. وقد جمعت الورشة ممثلين عن المؤسسات الرسمية والصحية مع النساء المتأثرات، بهدف مساءلة آليات الاستجابة، وتحديد الفجوات، وتقديم توصيات عملية لضمان وصول الخدمات الصحية الأساسية بشكل عادل وشامل وكان من أهداف الجلسة تسليط الضوء على التحديات الصحية والاجتماعية التي تواجه النساء النازحات بعد تهجير مخيم جنين ، توثيق التجارب الإنسانية الصعبة التي تمر بها النساء النازحات ومناقشة التدخلات الانسانية والصحية التي نفذت أثناء الطوارئ إضافة الى تعزيز التنسيق بين المؤسسات لضمان استجابة شاملة وعادلة تراعي الفئات الأكثر هشاشة ، وفتح مساحات للحوار المجتمعي لمساءلة المؤسسات الرسمية والإنسانية عن استجابتها لاحتياجات النساء.

* واستعرضت الجلسة الحوارية ايضاً أبرز التدخلات التي قامت بها المؤسسات الصحية في جنين لمواجهة آثار العدوان والنزوح، حيث قدمت الجهات الرسمية مداخلات أوضحت حجم التحديات والإجراءات المتخذة لضمان استمرارية تقديم الخدمات الطبية. وقد شملت هذه التدخلات إنشاء مراكز طوارئ وفتح عيادات متنقلة في أماكن النزوح، وتوزيع حقائب صحية للنساء، إضافة إلى توفير الدعم النفسي والتدريب للكوادر الصحية بالتعاون مع مؤسسات دولية، ومن جانبه استعرضت ممثلة مديرية الصحة في جنين حالة الطوارئ التي أعلنتها المديرية بعد أحداث المخيم، مشيرة إلى افتتاح مراكز طوارئ موزعة لتغطية المناطق التي لجأ إليها النازحون. وأكدت أن المديرية حصلت على دعم من مؤسسات دولية مثل أطباء بلا حدود الفرنسية والبلجيكية التي وفرت أدوات طبية ومستلزمات أساسية. وأضافت أنه تم توزيع حقائب صحية للنساء النازحات تشمل أدوات النظافة والمستلزمات الطبية، إلى جانب تدريب الكوادر الصحية. لكنها لفتت إلى وجود تحديات جدية أبرزها انقطاع بعض الأدويةواللقاحات الضرورية خاصة للنساء الحوامل بسبب ممارسات الاحتلال ، وقد تحدث ممثل الإغاثة الطبية ان النزوح يشكل أزمة إنسانية مركبة، صحية واجتماعية، وأشار إلى أن الاستجابة الصحية تطلبت تنسيقاً مشتركاً بين مختلف المؤسسات. وأضاف أن التركيز كان على النساء النازحات الحوامل والمصابات بأمراض مزمنة، موضحاً أن حجم الأزمة الكبير جعل من الصعب توحيد الجهود بشكل كامل. ودعا إلى تعزيز التعاون المؤسسي والمجتمعي لضمان وصول الخدمات بشكل أكثر عدالة ، وفي كلمة اتحاد ذوي الاحتياجات الخاصة أكدوا على غياب التخطيط الاستراتيجي الكافي لإدماج النساء ذوات الإعاقة في خطط الاستجابة للنزوح. وأوضح أن هذه الفئة هي الأكثر حاجة للخدمات الصحية، مشيراً إلى أن كثيراً من النازحات

خرجن من بيوتهن دون أدوات مساعدة أساسية مثل الكراسي المتحركة أو السماعات، الطبية، مما زاد من معاناتهن. ودعا إلى ضرورة توفير الأدوات المساعدة وتهيئة الخدمات الصحية لتراعي خصوصية النساء من ذوات الإعاقة، وبدورها أوضحت وكالة الغوث الأونروا أن الوكالة تعاونت مع مختلف المؤسسات الصحية والإنسانية منذ اللحظة الأولى للنزوح. وقالت: "لم يتوقف عملنا حتى في أصعب الظروف، فحتى الشباب والمتطوعون واصلوا جهودهم. لكن حجم النزوح كان أكبر من توقعاتنا وخططنا، لذلك اضطررنا إلى فتح عيادات متنقلة في أماكن النزوح لتقديم الخدمات الطبية، إلى جانب برامج تشغيل مؤقتة لدعم الأسر النازحة،

أنشطة :- عيادات متنقلة ، حقائب صحية ، تنسيق مع شركاء دوليين

ثغرات :- انقطاع الادوية وعدم انتظامها ، نقص أدوات مساعدة لذوي الإعاقة ، إجراءات توزيع غير كافية

توصية :- توسيع العيادات المتنقلة ، تأمين امدادات الادوية الأساسية بشكل مستمر ، خطة منتظمة للأمور الصحية مخصصة للنساء والحوامل والمرضى

الجلسة الثالثة وصول المساعدات :-

شهدت الورشة مشاركة واسعة من ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، من بينهم ممثلون عن مديرية التنمية الاجتماعية، اللجنة الشعبية، وجمعيات محلية وإنسانية، إلى جانب مجموعة من الشابات المتدربات ضمن المبادرة وعدد من النازحين والطلبة من المجتمع المحلي.

كان من أبرز أهداف هذه الجلسة تحليل واقع وصول المساعدات الإنسانية للنازحين في محافظة جنين، مع التركيز على التحديات التي تواجه الجهات المانحة والمستفيدين خلال فترات الطوارئ ، وتسليط الضوء على الفجوات في آليات التنسيق والتوزيع بين الجهات الرسمية والأهلية والإنسانية، بهدف تحسين كفاءة الاستجابة، ومناقشة الصعوبات التي تواجه الفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمرضى، في الحصول على المساعدات والخدمات الأساسية، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين المؤسسات الفاعلة والمجتمع المحلي، من أجل تطوير آليات استجابة أكثر شمولًا وعدالة .

استعرضت الجلسة الحوارية أبرز التدخلات التي قامت بها الجهات الرسمية والمؤسسات الإنسانية في محافظة جنين لمواجهة آثار العدوان والنزوح، بهدف ضمان وصول المساعدات الأساسية للنساء والأطفال والأسر المتضررة، وتحدثت ممثلة اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين جهود اللجنة في توزيع المساعدات على المناطق النازحة، موضحة أنه تم تقسيم المناطق إلى سبع مناطق رئيسية، وقامت القرى والمجالس المحلية والبلديات بتقديم المساعدات اللازمة لكل منطقة. كما أشارت إلى أنه تم إجراء إحصاء دقيق لعدد الأسر النازحة في سكنات الامريكية. وأكدت على أهمية التنسيق بين المحافظة ووزارة الشؤون والمؤسسات الإنسانية لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للنساء والأسر النازحة، مشيرة إلى أن حجم المسؤولية كبير، ومع مرور الوقت أصبح متابعة توزيع المساعدات على الاسر النازحة أكثر مشاركة واهتمامًا لضمان في وصولها إلى المستحقين بشكل عادل وفعّال، وقد أشار ممثل التنمية الاجتماعية إلى أن العمل كفريق مشترك مع المؤسسات المختلفة كان ضرورة لضمان فعالية الاستجابة. وأوضح أنه تم فلترة الأسماء وفرز المستفيدين بشكل دقيق، وعقد جلسات توعية للنساء في الجامعة لتسهيل التوجه إلى السكنات وضمان وضوح آليات التوزيع. كما تم العمل مع الأمهات والأطفال على الجانب النفسي لتخفيف الصدمات الناتجة عن النزوح، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة مثل الأرامل والمطلقات. وأشار إلى أن الورشة تناولت أيضًا قضايا اجتماعية مهمة مثل فقدان الخصوصية، ارتفاع معدلات الطلاق، والمشاكل الأسرية الناتجة عن النزوح، وقد تم تنفيذ برامج توعية وحملات دعم نفسي للتخفيف من هذه الآثار وتعزيز صمود الأسر، وقد تحدث ممثل جمعية فلسطيننا نداء الحياة أن الجمعية ركّزت خلال فترة النزوح على تقديم الدعم الإنساني المباشر للأسر النازحة، بما يشمل

المساعدات الغذائية والمستلزمات الأساسية، مع الاهتمام بالفئات الأكثر هشاشة، خاصة النساء والأطفال. وأشارت إلى أهمية تعزيز التنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية لضمان وصول الدعم إلى جميع المستحقين بشكل منصف وفعّال .
مشكلة أساسية :- فقدان الشفافية والتنسيق في التوزيع ، صعوبات في الوصول المراكز بسبب عدة عوامل أهمها البعد الجغرافي والتكاليف الاقتصادية والخجل في بعض الأحيان
تقديمات :- تقسيم مناطق للتوزيع مراعية عدة عوامل أهمها البعد الجغرافي والتكاليف الاقتصادي والظروف الراهنة ، حملات شتوية ، نقاط توزيع طارئة من أجل الاستجابة والاستعداد لكافة الظروف المحتملة في ظل وضع النزوح العام
توصيات :- اليات توزيع عادلة قدر المستطاع ، اشراك المجتمع المحلي في قوائم المستفدين .

الجلسة الرابعة الحماية والعدالة واليات الشكاوي :-

هدفت هذه الجلسة الى تسليط الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية والعدالة القانونية للنساء النازحات، ومناقشة التحديات التي تواجههن في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مع التركيز على آليات الشكاوى والتظلم كوسائل لضمان حقوقهن، استعرضت الجلسة الحوارية أبرز التدخلات التي قامت بها الجهات الرسمية والمؤسسات الإنسانية في محافظة جنين ، قدم عرضًا من الهيئة المستقلة حول تعزيز الوصول إلى العدالة ومساءلة الجهات المسؤولة، مشيرًا إلى أهمية تطوير سياسات وآليات واضحة لضمان حقوق النساء النازحات وحمايتهن من التهميش أو الانتهاكات، اما ممثلة وحدة الشكاوي في محافظة جنين قدمت شرحًا تفصيليًا حول آليات الشكاوى والتظلم وكيفية تمكين النساء النازحات من استخدامها لضمان حماية حقوقهن، مؤكدة على ضرورة وجود آليات شفافة وواضحة تمكن النساء من تقديم شكاوى والاستفادة من برامج الدعم القانونية والاجتماعية، اما ممثلة مديرية التنمية الاجتماعية أكدت على أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء النازحات وضمان وصولهن إلى الخدمات الأساسية، كما سلطت الضوء على دور الجهات الرسمية في متابعة وتلبية احتياجاتهن خلال أوقات الطوارئ والأزمات.
ثغرات :- غياب اليات شكاوي واضحة وحقيقة ، تهميش النساء ذوي الإعاقة ، صعوبة الحصول على الغطاء والحماية القانونية

توصية :- تفعيل وحدات شكاوي متاحة وامنة للنساء ، برامج توعية قانونية بشكل ممنهج ومستمر ، خدمات مساندة للنازحات

الجلسة الخامسة الحق في العمل :-

هدفت هذه الجلسة إلى تسليط الضوء على الحق في العمل كحق اقتصادي أساسي، ومناقشة الانتهاكات والتحديات التي واجهتها النساء النازحات من مخيم جنين نتيجة الأحداث الأخيرة التي أدت إلى فقدانهن لوظائفهن ومصادر دخلهن ، قدّم ممثلون عن مؤسسات رسمية وأهلية مداخلات استعرضوا فيها أبرز التدخلات التي تم تنفيذها لدعم النساء المتضررات، بما في ذلك برامج الإغاثة الطارئة، والمبادرات المجتمعية لتوفير فرص تدريب وتأهيل مهني. وأكد المتحدثون على وجود فجوات في التنسيق والتخطيط، خاصة فيما يتعلق بإدماج النساء في جهود التعافي الاقتصادي، مما استدعى نقاشًا مفتوحًا حول سبل تحسين الاستجابة وتطوير السياسات، استعرضت الجلسة الحوارية أبرز التدخلات التي قامت بها الجهات الرسمية والمؤسسات الإنسانية في محافظة جنين، فعلى سبيل المثال تحدث ممثل الاتحاد العام لنقابات العمال في فلسطين وشدّد على أهمية الحق في العمل كحق إنساني واقتصادي، مسلطًا الضوء على الخصوصية التي تحملها معاناة النساء النازحات اللواتي فقدن أعمالهن نتيجة النزوح القسري. وأشار شيباني إلى الآثار النفسية والاقتصادية العميقة التي تركتها هذه التجربة على النساء، واستعرض جهود النقابات في البحث عن حلول لإعادة دمج المتضررات في سوق العمل، وتوزيعهن في أماكن عمل

بديلة قدر الإمكان ، اما ممثلة مديرية العمل في جنين تحدثت عن الواقع الصعب الذي تعيشه النساء النازحات، مشيرة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء اللواتي يشكلن نحو 49% من المجتمع الفلسطيني. وأوضحت أن آلاف النساء فقدن وظائفهن ومنشآتهن الإنتاجية، وأصبحن معيلات لأسرهن في ظل غياب مصادر دخل ثابتة. كما أكدت أن وزارة العمل تعمل على تشجيع المشاريع الريادية والتدريب المهني كوسيلة للحد من البطالة، مشددة على ضرورة توفير التمويل والإرشاد للنساء الرياديات، وتعزيز الشراكات المجتمعية عبر المنصة الوطنية للتشغيل لتسهيل الوصول إلى فرص العمل ، وقد خُصصت مساحة في الورشة لـ توثيق الشهادات واستقبال الشكاوى من النساء المتأثرات بالنزوح، دعمًا لجهود المساءلة المجتمعية والمناصرة، في إطار التزام الهيئة الاستشارية و"أمان" بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة واجهة آثار العدوان والنزوح .

أثر النزوح :- فقدان وخسارة وظائف ومصادر الدخل ، ارتفاع العاطلين عن العمل لدى النساء بشكل خاص ، غياب برامج إعادة ادماج مهني كافية ،

توصيات :- برامج تمويل ومشاريع ريادية وتأهيل مهني تستهدف النساء المعيلات

5- نقاط تقاطع مهمة بين الرقابة والجلسات الخمس والورش :-

- ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية ووكالة الغوث ، والمنظمات المحلية يؤدي الى تكرار الخدمات في مناطق وحرمان مناطق أخرى ، ان ضعف التنسيق أيضاً يؤدي الى تهميش بعض الفئات وعدم مراعات الفروق والاحتياج
- حاجة ملحة للدعم النقدي كالية أكثر مرونة وفاعلية من بعض المساعدات العينية
- فقدان أو تأثر الحماية والخصوصية في أماكن الايواء يعرض النساء لمخاطر اجتماعية وصحية
- نقص الدعم النفسي يؤثر على تعافي الأسر وقدرتهم على العودة الى الحياة الطبيعية
- غياب اليات شكاوي فعالة يقوي الشعور بالاقصاء ويضعف المساءلة
- الفئات الخاصة كالنساء الحوامل والمسنات والمعيلات تحتاج استهدافاً متخصصا في كل تدخل

6- الاستنتاجات

- الاستجابة الحالية تغطي بعض الاحتياجات الطارئة لكنها لا تستوفي الحد الأدنى من المعايير الإنسانية بالنسبة للنساء النازحات في جنين
- الفجوة الأعلى وضوحاً في الخصوصية والحماية ، الوصول المستدام للأدوية والرعاية النفسية ، وضمان سير العملية التعليمية والعمل
- المساءلة المجتمعية (الجلسات) ، أثبتت أهميتها في اظهار احتياجات حقيقية وطرحت حلولاً عملية لكنها تحتاج الى استراتيجية واليات تنفيذ وتنسيق مؤسسي لتحويل التوصيات والمخرجات لخطط فعلية وحقيقية
- من المتوقع أن تتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (طلاق ، عجز عن توفير مصروف المدرسة ، تدهور الصحة النفسية) اذا لم تنفذ تدخلات متكاملة وفورية .

7- توصيات عملية ومفصلة (قصيرة ، متوسطة المدى ، طويلة) :-

أ.اجراءات عاجلة (0- 3 أسابيع) :-

- اطلاق دعم نقدي طارئ مباشر للأسر النازحة ذوات الأولوية على أقل تقدير (النساء المعيلات ، الحوامل ، المرضى وكبار السن ، الأرامل) .
- تأمين سلة طوارئ صحية خاصة بالنساء (أدوية أساسية ، أدوات ومستلزمات نظافة ، مستلزمات حمل) .
- تحسين خصوصية الايواء بشكل فوري مع مراعاة كافة الفروق والاحتياجات الملحة
- اليات اتصال طارئة كرقم موحد يستقبل الشكاوي بشكل يسير وامن وتحويلها للجنة استجابة سريعة
- حماية التعليم الطارئ :- اعفاء الطلاب المتضررين من كافة الرسوم وتوفير أجهزة بدائل للتعلم عن بعد لأسر محددة بعد دراسة احتياج بشكل دقيق

ب. تدابير متوسطة المدى (3-1 أشهر) :-

- خطة تزويد أدوية ولقاحات دورية بالتنسيق بين المديرية الصحية والأونروا والشركاء الدوليين والمحليين
- برامج دعم نفسي جماعي وفردي موجهة للنساء والأمهات والأطفال بالتعاون مع مؤسسات متخصصة
- قاعدة بيانات موحّدة ومحدثة باستمرار (تضم احتياجات خاصة: إعاقة، حامل، معيلة) تُستخدم للتخطيط والتوزيع المستهدف بما يخدم مصلحة الجميع
- تأسيس آليات شكاوى وتظلم شفافة (مراكز محلية، أرقام، صندوق بريد إلكتروني، لجان محلية) مع حماية سرية للمبلغات
- مشاريع دعم لإعادة الإدماج الاقتصادي: منح صغيرة، تدريب مهني، ربط مع منصات تشغيل محلية.

ج.استراتيجات طويلة المدى (12-3 أشهر) :-

- خطة طوارئ إقليمية شاملة لقطاع التعليم والصحة والحماية تُخضع لتمارين محاكاة عالية الجودة .
- إدماج منظور النوع الاجتماعي في كل خطط الطوارئ والتأهب والكوارث بالمحافظة على اختلاف حجمها وأنواعها .

- بناء القدرات المحلية لمراقبة حقوق النساء ومتابعة تنفيذ التوصيات (شبكة من متطوعات مُدرّبات)
- آلية تقييم دوري (كل 3 أشهر) لقياس مدى تنفيذ التوصيات وتأثيرها على النساء النازحات من اجل الاستفادة من الأخطاء والمساهمة بتعزيز سبل الوصول الى نتائج حقيقة وفعلية بما يخدم أمور النساء النازحات

8. خارطة مسؤوليات مقترحة وخطة متابعة ومؤشرات رصد :-

- السلطات المحلية كالمحافظة :- تنسيق عمليات الاستجابة المحلية، تفعيل خلايا مشتركة للأزمات والكوارث، توفير مساحات إيواء .

- مديرية الصحة: تأمين إمدادات دوائية وعيادات متنقلة، تنظيم سجلات المرضى النازحين ، والاعفاء من الرسوم لبعض الحالات بعد دراسة الاحتياج بناء على قاعدة بيانات موحدة ومحدثة باستمرار ، يتم الانطلاق من خلالها
- مديرية التربية والتعليم :- توفير مدارس بديلة، دعم نفسي مستمرللتلاميذ وتفعيل عملية الاتصال والتواصل مع الأهالي لمتابعة أمور الطلاب بشكل جيد، إعفاءات رسمية ، العمل قدر المستطاع عن تعويض الطلاب عن بدل الفاقد التعليمي بشكل يعيد بناء قدرات الطلاب ومراقبة نتائج التحصيل العلمي باستمرار
- الأونروا/المنظمات الدولية: دعم تقني ومالي، توفير حقائب صحية وغذائية مستمرة، دعم مشاريع سكن مؤقت
- مؤسسات المجتمع المدني المحلية: التمكين المجتمعي، تشغيل خطوط الشكاوى، دعم إعادة الإدماج الاقتصادي ، الاستعداد بشكل مستمر للتنسيق مع كافة الشركاء والمؤسسات
- الشركاء المانحون: تخصيص مبالغ لدعم نقدي طارئ وبرامج شتاء ومواد إغاثة للنازحين ككل .

اليات المتابعة :-

1. لجنة متابعة رباعية (المحافظة ، مديرية صحة ، منظمات محلية ودولية ، ممثلة عن النساء النازحات) تجتمع بشكل أسبوعي بالشهر الأول مثلاً ، ثم اجتماع شهري لمرة واحدة
2. تقارير ربع سنوية (كل 3 اشهر) ، تقدم للطاولة المستديرة وتنشر ملخصات للجهات الممولة والمجتمع المحلي والأشخاص المعنيين .

توصيات :-

1. اعتماد دعم نقدي طارئ يستند الى معايير مع مراعاة فروقات الاحتياج
2. الموافقة على الية تسجيل مركزية وموحدة للنازحين بالاستناد الى قاعدة بيانات حقيقية محدثة باستمرار لتسجيل النازحين ومتابعة احتياجاتهم باستمرار
3. تشكيل لجنة طوارئ نسائية تضم ممثلات عن المؤسسات الرسمية والانروا والمجتمع المدني وممثلة عن النساء النازحات لضمان منظور النوع الاجتماعي
4. إقرار ميزانية طارئة لشراء ادوية أساسية ومستلزمات صحية للحوامل والمرضى وكبار السن
5. توفير الأدوية واللقاحات الأساسية خاصة للحوامل والمصابين بأمراض مزمنة بشكل مستمر
6. اطلاق خطة واضحة واستراتيجة حقيقة لتفعيل اليات الشكاوي والتظلم مع ضمانات حماية وسرية المبلغات
7. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تشمل جميع النساء النازحات، وتوثّق أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، لتسهيل الوصول إلى الدعم المناسب
8. تشجيع المشاريع الريادية النسائية من خلال توفير التمويل والإرشاد، بما يعزز استقلالية النساء ويسهم في خلق بيئة اقتصادية داعمة
9. إجراء مسح اجتماعي شامل ومحدّث لتقييم حجم الضرر الاقتصادي الذي لحق بالنساء، وتحديد أولويات التدخل بناءً على بيانات دقيقة.
10. تعزيز آليات المساءلة والشفافية في توزيع المساعدات وفرص التشغيل، لضمان وصولها إلى الفئات الأكثر هشاشة دون تمييز
11. تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والإنسانية لضمان استجابة متكاملة وعادلة لاحتياجات النساء العاملات، وتفادي التكرار أو التهميش في توزيع الموارد
12. التوعية والتثقيف بحقوق النساء

13. تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال النازحين، بما يشمل برامج التوعية والإرشاد النفسي للتخفيف من أثر النزوح والصدمات
14. دمج النساء ذوات الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة في خطط الاستجابة لضمان تلبية احتياجاتهم الخاصة
15. زيادة توزيع المساعدات المادية والنفسية من خلال تعزيز برامج الدعم للأمهات والأطفال والنساء المعيلات للأسر
16. إعداد خطط طوارئ استراتيجية طويلة الأمد تراعي الظروف المناخية، الاحتياجات الغذائية والصحية، والمساعدات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة خلال الأزمات
17. زيادة العيادات المتنقلة ومراكز الطوارئ قرب أماكن النزوح
18. توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة
19. الاعفاء الكامل للطلاب النازحين من كافة الرسوم
20. إدماج النساء في لجان الطوارئ التعليمية

خاتمة ودعوة للعمل :-

الاستجابة لاحتياجات النساء النازحات في جنين تحتاج تدخلًا متكاملًا، سريعًا ومراعيًا لخصوصية النوع الاجتماعي، يشار الى ان النساء النازحات من مخيم جنين تعرضوا لاحداث عنف وخوف وتوتر استمر على مدار ال5 سنوات الأخيرة بفعل العديد من العوامل، أهمها سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الاقتحامات المستمرة لمخيمات اللاجئين وسياسة القتل الممنهج والتهجير وخلق البيئة الطاردة للسكان ككل، ان النتائج الميدانية والجلسات الحوارية توضح أن هناك قواعد جيدة للعمل (شبكات ميدانية، استعداد مؤسساتي) لكن تفتقر إلى توحيد آليات، استهداف واضح، وآليات مساءلة فعّالة. يجب اعتماد خطة تنفيذية عاجلة مبنية على التوصيات أعلاه، وتكليف لجنة متابعة بخطة زمنية وتخصيص موارد لقياس الأثر خلال 3 أشهر من خلال متابعة حثيثة وحقيقة لكافة الأمور .